



بين القدم والجد

بقلم

د/ عبد الستار الخوجي

الاستاذ بكلية الآداب وجامعة القاهرة

تعريف

التصنيف هو تنظيم الاشياء أو الافكار في مجموعات يتوافر في كل منها أكبر عدد من السمات أو الخصائص المشتركة .
وفي كل مجال من مجالات الحياة تلقانا امثلة متعددة للتصنيف فالملابس في البيت تجمع معا في مكان غير المكان الذي توضع فيه الاطعمة ، والسلع في المتاجر ترتب في فئات متميزة يتفق كل منها في عدد من الصفات والملامح ، وبدون هذا الترتيب يتعذر الوصول اليها والتعامل معها .

والكتابة بدورها مضطرة الى أن تنظم مجموعاتها أو أن تصنفها بطريقة ما لتيسر استخدامها والاستفادة منها. وإذا أخذنا مبدأ التشابه أساسا للتجميع وجدنا أن مقتنيات المكتبة يمكن أن تقسم الى مجموعات أو فئات طبقا لمعايير متعددة .
فعلى أساس الشكل المادى تفصل الكتب عن الدوريات ، وتفصل المواد السمعية والبصرية عن هذه وتلك . وفئة الكتب وحدها يمكن أن تقسم الى مجموعات يتفق افراد كل منها في الحجم أو اللون أو اللغة أو المؤلف أو تاريخ النشر ولكن المعيار الموضوعى هو أفضل المعايير التي يمكن أن تجمع المؤلفات على أساسها لا لان المحتوى الفكرى هو اهم معالم الكتاب فحسب ، ولكن لان الكتب تطلب - عادة - لما فيها من مساهمة علمية بغض النظر عن أحجامها أو الوانها أو حتى مؤلفيها .

ونظم التعليم في العالم كله تدعم هذه الحقيقة وتؤصلها ، فالتخصص الموضوعى هو أساس الدراسة في الجامعات . بل ان التخصص الزائد هو سمة العصر الذى نعيش فيه نتيجة لتضخم المعرفة واستحالة أن يستطيع فرد أن يلم بجميع أطرافها ، أو حتى بجميع أطراف مجال واحد من مجالاتها .
وإذن فتصنيف الكتب في المكتبات هو تحديد لموضوعاتها ، وترتيب تلك الموضوعات في بناء منطقتى يعكس الصلات التي تربط بعضها ببعض ، واستخدام هذا الترتيب في صف الكتب على الرفوف والبطاقات في الفهارس (1) .

(1) كما يحدث في الفهرس المصنف وفي قائمة الرفوف .

ترتيب موضوعي .. ولكن ؟

ومع أن الترتيب الموضوعي هو أفضل طرق الترتيب في المكتبات ، بل هو الترتيب الوحيد المتبع وان اختلفت التفاصيل ، الا أننا ينبغي ألا ننظر به الكمال والاحكام ، والا تصور أنه جامع مانع لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . ذلك أننا في تطبيقنا لهذا الترتيب قد نضطر الى عزل بعض المواد التي تعالج موضوعا من الموضوعات عن بقية ما كتب فيه لسبب أو لآخر . فالدوريات واطالس والمجسمات والشرائح والاشربة المسجلة والافلام - عادة - تفصل عن الكتب لانها تحتاج الى طريقة في العفظ تختلف عن طريقة حفظ الكتب . وكتب الاطفال كثيرا ماتفصل عن كتب الكبار ، والمراجع التي يكثر الطلب عليها ولا يسمح باعارتها خارج المكتبة تفصلها معظم المكتبات عن بقية مقتنياتها ، كما تفصل مجموعات المخطوطات والنوادر وأوائل المطبوعات على اساس انها تحتاج الى عناية أكثر وأن قراءها يختلفون عن جمهور القراء . ومعنى ذلك أن المجموعات الموجودة تحت كل مجال من مجالات المعرفة ستفتقد ما يندرج تحت هذا المجال من مراجع ودوريات ومخطوطات وكتب أطفال ومواد سمعية وبصرية .

وللادب وضع خاص في التصنيف ، فالمؤلفات فيه لا ترتب وفقسا للموضوعات الادبية كالمدح والهجاء والغزل والرثا - ونما ترتب على اساس القالب الادبي الذي صبت فيه كالشعر والقصة والمسرحيات والخطب والمقالات . وتحت كل شكل من هذه الاشكال الادبية يكون الترتيب بالمعصور ، ثم يرتب انتاج كل عصر بالؤلئين . والسبب في ذلك أن دراسة الادب تسير على هذا المنوال وأن دارس الادب يهتم بالشكل الادبي أكثر من اهتمامه بالموضوع .

ومع أن هذا الترتيب هو الافضل بالنسبة للمؤلفات الادبية الا انه يخلو من العيوب ، فالباحث الذي يبحث عن الادب العربي في عصر بني العباس - مثلا - سيجد هذا الادب موزعا حسب القوالب الادبية ، ومن ثم لا يد له من أن يجمع مادة بحثه من أماكن متفرقة . وتلك مشكلة المصنف دائما . فعينما تتعدد ابعاد دراسة الموضوع ينبغي عليه أن يفاضل بينها وأن يختار الترتيب الذي يحقق للمتعاملين مع المكتبة أكبر قدر ممكن من الفائدة .

ولا يلق الامر عند هذا الحد فحسب ، وانما قد يتعمد اكثر من ذلك حين تجتمع صفتان من الصفات في كتاب . فموسوعات الاطفال - مثلا يميزها الشكل الموسوعي من ناحية ومستوى المعالجة من ناحية اخرى . ومن ثم يمكن أن توضع مع المراجع ويمكن أن توضع مع كتب الاطفال . والسؤال الذي يبرز الان هو : أي الاعتبارين يرجح الاخر؟ والاجابة عليه يحددها نوع المكتبة وطبيعة جمهورها وأي البديلين اكثر فائدة لهذا الجمهور . وعموما فحيثما تخصص قاعة لكتب الاطفال فالأفضل دائما أن تكون موسوعات الصغار في هذه القاعة لا في قاعة المراجع .

نخرج من هذا كله بأن الترتيب الموضوعي للمواد المكتبية وان كان أفضل أنواع الترتيب الا أنه يتعذر تطبيقه تطبيقا كاملا . وتلك اول السليات التي ينبغي أن نكتب لها في تصنيفنا لتلك المواد . فالاقسام الموضوعية ليست كاملة مائة في المائة كما قد يتوهم البعض . ونبادر فنقول ان مائة في المائة هذه لا وجود لها في أي قضية من قضايا التصنيف . فالتاريخ - مثلا - يقسم الى مناطق جغرافية . وكل منطقة من المناطق أو بلد من البلدان يقسم تاريخه الى عصور . ومع أن هذا التقسيم هو الامثل بالنسبة لدراس التاريخ الا أنه لا يلبي حاجة من يبحث في تاريخ القرن التاسع عشر - مثلا - دون تحديد للمكان .

وليس هذا هو الصدع الوحيد في جدار الترتيب الموضوعي ، وانما هناك مسألان آخريان لا يد الا نغيبا عن بال المصنف وهما :

(1) أن الترتيب الموضوعي يوهم باستقلال فروع المعرفة عن بعضها . وليس الامر كذلك في واقع الحال . فالطبيعة علم ، والكيمياء علم ، ولكن بينهما من صلات القربى ما يبرر دراستهما معا كمادة واحدة في المدارس تحت اسم « العلوم العامة » . والاثار فرع من التاريخ ، والعمارة فيها جانب من الفن وجانب من الهندسة ، ولكن من منا يستطيع أن يزعم أن كتب الاثار لا تتحدث عن فن العمارة وهندستها ؟ . وينبغي على ذلك أننا لو جمعنا كل ما يتناول العمارة من كتب الاثار ووضعناها مع العمارة لاكتملت مجموعة العمارة ولكن على حساب مجموعة الاثار . والعكس صحيح أيضا .

(2) أن واقع التأليف لا يتطابق دائما مع التقسيمات النظرية للمعرفة .

فالكتاب الواحد قد يعالج أكثر من موضوع ، ومع ذلك فلا بد من وضعه في مكان واحد على رفوف المكتبة ومن ثم لا بد أن يأخذ رقما واحدا للتصنيف . فإين نضع كتابنا عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ؟ هل نضعه مع الكتب التي تتكلم عن المملكة أم مع الكتب التي تتناول الولايات المتحدة أم مع كتب العلاقات الدولية؟ وكتب عن اختيار الكتب للمكتبات الجامعية هل الأفضل أن يوضع تحت المكتبات الجامعية أم تحت اختيار الكتب ؟ وكتاب شامل عن قناة السويس هل يوضع مع مصر أم مع الملاحة أم مع الجغرافيا أم مع الاقتصاد أم مع القانون الدولي ؟ .

والاجابة على هذه الاسئلة يحكمها مبدأ واحد ينبغي أن يضعه المصنف في ذهنه دائما . بل ينبغي أن يحكم كل العمليات الفنية التي تجرى في المكتبة من تزويد وفهرسة وتصنيف . هذا المبدأ هو أن تتوخى أكثر السبل نفعاً للقارئ وأن نضحي بفائدة قليلة من أجل تحقيق فائدة أكبر .

ولكن لماذا نصنف ؟

والتصنيف أو تنظيم الكتب في مجموعات متميزة ضرورة تلجأ إليها المكتبات كوسيلة لتيسير استخدام تلك المجموعات والاستفادة منها . ولتوفير وقت الباحثين وجهدهم . فضلا عن ذلك فهو يساعد على تحقيق التوازن بين مقتنيات المكتبة في مختلف مجالات المعرفة . ويكشف عن مواضع النقص والضعف في تلك المقتنيات كي تعمل المكتبة على تلفيها .

وثمة فائدة أخرى نجنيها من وراء التصنيف وهي أنه يقدم للباحثين خريطة للمعرفة يتبينون من خلالها الجوانب المتعددة لكل موضوع والصلات القائمة بين مختلف الموضوعات . فالباحث الذي يقف أمام مقتنيات المكتبة في مجال السياسة - مثلا - يستطيع أن يتبين مجالات البحث السياسي بكل ما يدخل تحته من أشكال الدولة والحزاب السياسية والحقوق السياسية . للأفراد وعلاقة الدولة بمواطنيها وعلاقتها بغيرها من الدول . وغير ذلك من تفرعات السياسة . والباحث الذي يقف أمام مجموعة الفيزياء لا يلبث أن يتبين مباحث هذا العلم من صوت وضوء وحرارة وكهربية ومغناطيسية . ومن دراسة لخصائص الاجسام الصلبة والموانع والغازات ولا يلبث أن يجد على مقربة من علم الطبيعة هذا علوما أخرى وثيقة الاتصال به كعلم الكيمياء ، وعلم الفلك وعلم الحياة . وفي ذلك لفت

لا تتبناه الى ابعاد الموضوع من ناحية ، والى الموضوعات ذات الصلة القريبة
به من ناحية اخرى .

التصنيف عبر التاريخ :

وفكرة تصنيف المعرفة تضرب في التاريخ بجذور بعيدة ففي العالم
القديم قسم أفلاطون المعارف الى محسوسات ومعقولات ، والمحسوسات عنده
هي العلوم الطبيعية ، أما المعقولات فتشمل العلوم الرياضية والالهيات .
ومن بعده جاء أرسطو فجعل العلوم ثلاثة أنواع : نظرية وعملية وابداعية
(وهي الشعر) .

وفي العصر الاسلامي كان لعلماء المسلمين نظرياتهم في تصنيف المعرفة .
وعلى رأس هؤلاء يأتي الكندي والفارابي والخوارزمي وابن سينا واخوان
الصفا وابن خلدون ، فالكندي قسم العلوم الى دينية وفلسفية ، وابن سينا
قسمها الى نظرية وعلمية ، واخوان الصفا قسموها الى رياضية وطبيعية
ونفسية والهيبة وابن خلدون قسمها الى ثقافية وعقلية ، فالعلوم الثقافية هي
علوم العربية والاسلام التي تتناقلها اجيال الامة جيلا بعد جيل ، والعلوم
العقلية هي ما عدا ذلك من المعارف التي لا تختص بها امة من الامم .

وبعد مضي بضعة قرون على هذه الافكار الاسلامية ظهر فرانسيس
بيكون على الناس في انجلترا والعالم كله يتصور للمعرفة البشرية رد فيه
جميع المعارف الى ثلاث قوى هي الذاكرة والخيال والعقل ، واعتبر التاريخ
حصيلة الذاكرة ، والشعر نتاج الخيال ، والفلسفة نتاج العقل .

هذا عن تصنيف المعرفة ، او التصنيفات الفلسفية للمعرفة . أما
تصنيفها كما تتمثل في الانتاج الفكري او المؤلفات فقد بدأ هو الاخر مع
ظهور المكتبات . فديورانت يذكر في « قصة الحضارة » انه في الالف الثالث
قبل الميلاد كانت الألواح الطينية محفوظة في جرار مصنفة ومرتبطة على
رفوف تملأ عددا كبيرا من المكتبات في هيكل الدولة البابلية وقصورها (1)
ويذكر كلارك Clark في كتابه (العناية بالمكتب) **The Care of**
Books أن مكتبة آشور بانبيال (في القرن السابع قبل الميلاد) كانت
الواحة مرتبة في مجموعات مصنفة تحت شئسة رؤس موضوعات هي :
التاريخ والقانون والعلوم والسحر والمعائد والاساطير (1) . ومن

المعلوم أيضا أن كاليماخوس أمين مكتبة الاسكندرية في القرن الثالث قبل الميلاد نظم فهرس المكتبة في ١٢٠ صنفا ورتب بعض اجزائها ترتيبا زمنيا بالصور .

وفي العصور الوسطى كانت مكتبات الاديرة في أوروبا ترتب كتبها في خزائن حسب الموضوعات وكانت كتب كل موضوع ترتب تبعا لاحجامها وأبسط صور التصنيف التي كانت تتبعها تلك المكتبات أن تفصل كتب المؤمنين عن كتب الملحدين وتضع هذه في جانب وتلك في الجانب المقابل . ولم تكن المكتبات الاسلامية في العصور الوسطى تهمل التصنيف أو تهمله ، فلا تكاد توجد مكتبة كبيرة ، عامة أو خاصة ، بدون تصنيف . ويكفي أن نذكر من مكتبات الخلفاء والوزراء خزانة العزيز ومكتبة الحاكم بأمر الله في القاهرة . ومكتبة الحكم المستنصر الاموي في قرطبة ، وخزانة عضد الدولة البويهى في شيراز . فأبو شامة يذكر في كتابه «الروضتين» أن صلاح الدين الايوبي وجد مكتبة الفواطم مفرسة ومصنفة (٢) . ويحدثنا المقدسي في كتابه « أحسن التقاسيم » أنه لم يبق كتاب صنّف في وقت عضد الدولة البويهى الا وحصله في مكتبته . وأن كل موضوع في هذه المكتبة كان له « بيوت وفهرستات » (٣) . ويذكر القفطي في « اخبار الحكماء » أن ابن سينا دخل بخارى فوجدها مصنفة (٤) .

وكذلك كانت الكتب في المدرستين النظامية والمستنصرية في بغداد مصنفة ليسهل تناولها ، ولا يتعب تناولها .

ولكن هذه التصانيف كلها كانت تصانيف موضوعية ان صح هذا التعبير ، فكل منها قد عمل ليتناسب مقتنيات معينة ولم يكن في الحسبان يوما أن يستعمل أى منها في مكتبة أخرى غير المكتبة التي عمل من أجلها . وظل الحال كذلك حتى جاء العصر الحديث وتنوعت المكتبات وتعددت وتضخمت مجموعاتها نتيجة لظهور الطباعة وانتشار التعليم ، فتولد التفكير في عمل نظم تصنيف تصلح لعدد كبير من المكتبات ، وتمخض ذلك عن ظهور خطط التصنيف الحديثة .

(١) قصة الحضارة ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ .

خطط التصنيف الحديثة :

ولقد سارت نظم التصنيف الحديثة في اتجاهين كانت ثمرة أولهما ما يعرف الآن بخطط التصنيف العامة ، وكانت ثمرة الثاني ما يعرف بالخطط الخاصة .

أما الفئة الأولى من الخطط وهي الخطط العامة فتحصى كل فسوح المعرفة البشرية وتقدمها في ترتيب مقنن يستعرض كل موضوع بكافة تفرعاته وجزئياته ويراعي الصلات بين هذه التفرعات من ناحية والصلات بين الموضوع الرئيسي وغيره من ناحية أخرى بحيث تتجاوز الموضوعات المتقاربة .

وتنقسم هذه الفئة من التصنيف بدورها إلى نوعين أحدهما جاهز والآخر تفصيل . تماما كالتياب . فالنوع الأول يعطيك قطعاً من الملايس جاهزة ذات مقاييس مختلفة وما عليك إلا أن تبحث عما يناسبك منها . أما الآخر فلا يعطيك شيئاً جاهزاً وإنما يعطيك القماش ويترك لك أن تفصله على مقاسك ودورك . ولا يخفى أن هذا النوع الأخير غالباً ما يكون أضبط ولكنه أغلى تكلفة وأبطأ في الانتاج .

وتسمى الخطط الجاهزة بالخطط الحصرية ، ويمثلها معظم خطط التصنيف العالمية وأشهرها وهي :

التصنيف العشري للمفيل ديوي

والتصنيف الموسع لكتر .

والتصنيف مكتبة الكونجرس الأمريكي .

والتصنيف الموضوعي لجيمس براون .

والتصنيف البيولوجرافي لهزي افلين بليس .

أما الخطط (التفصيل) فيطلق عليها (الخطط التحليلية التركيبية) ويمثلها تصنيف الشارحة Colon الذي وضعه العالم الهندي رانجاناثان وثمة خطة عامة تقف في منتصف الطريق بين الخطط الحصرية والخطط التحليلية التركيبية لان جزءاً منها جاهز والآخر تفصيل ، هذه الخطة هي التصنيف العشري العالمي UDC الذي يستخدم الأساس الحصري

العشرى الذى وضعه ديوى وفى الوقت نفسه يستخدم التحليل والتركيب
لتخصيص الموضوع .

وأما خطط التصنيف المتخصصة فهى التى تغطى فرعاً واحداً من
فروع المعرفة الاسلام أو التربية أو الادارة الهندسية أو الالكترونيات، أو
عدة فروع تتصل ببعضها كالعلوم الاجتماعية أو الفنون وهى كثيرة . ولا
يغنى أن هذا النوع من التصنيف انسب للمكتبات المتخصصة وأصلح من
أى تصنيف عام .

د. عبد الستار الخوجى

(1) The Care of Books , 3-4

(2) كتب الروضتين فى أخبار الدولتين ، ط ص ٢٦٨

(3) احسن التقاسيم ، ص ٤٤٩

(4) أخبار الحكماء ، ص ٤١٦ .